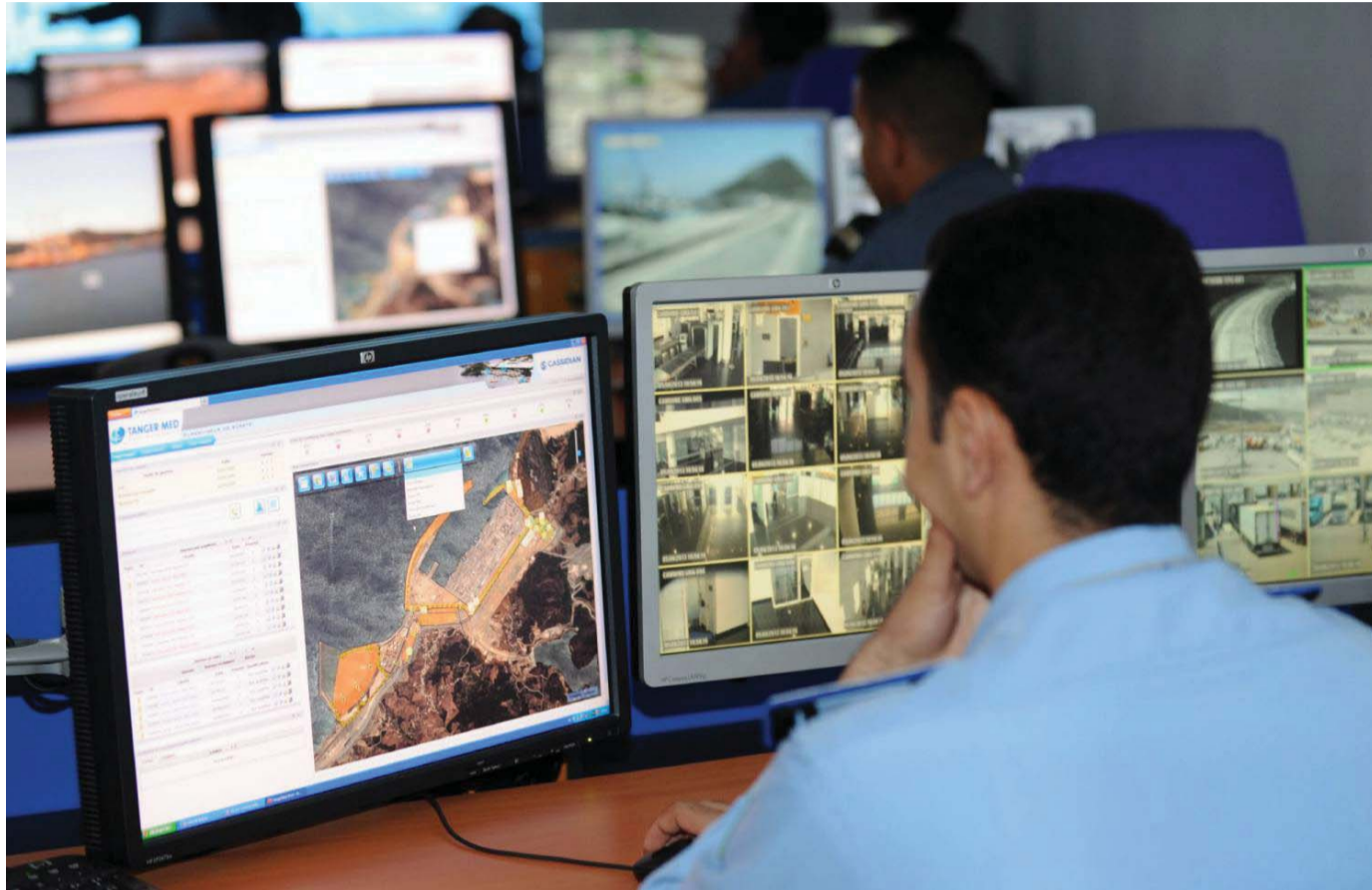


# العفو عن مرتكبي الجرائم المالية يعطي زخماً للاقتصاد المغربي

## الحكومة تقدم حوافز ضريبية لتسوية أوضاع أصحاب الأموال والأصول غير القانونية



### تعقب أموال المغاربة في الخارج مهمة معقدة

تحقيق التوازن في الموازنة العامة، بغض النظر عن الوسيلة التي تعتمدها، وتسير وثيقة الموازنة الجديدة إلى أن الحكومة تتوقع عجزاً بنحو 3.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين العوامل المؤثرة على العجز تكلفة زيادة أجور القطاع العام المقتررة بنحو 630 مليون دولار ورسد 2.6 مليار دولار لدعم القدرة الشرائية للفقراء. ويقول المنتدب الدولي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، الذي تأسس في 2009 إن التهريب من الضرائب أصبح خطراً يهدد إيرادات الدول في ظل العولمة ذات المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمخاطر.

ولكنه يعتقد أن الوضع سيصبح أكثر تعقيداً بداية 2021 مع بدء تنفيذ التشريعات المتعلقة بتبادل المعلومات المالية مع عدد من التجمعات الدولية الكبرى.

**600**  
حالة تم رصدتها للوصول على أصول خارج المغرب بطريقة غير قانونية بين عامي 2014 و2019

ولطالما أبدت الرباط استعدادها للتلاؤم مع الاتفاقيات الدولية، والانخراط في مسار ضمان شفافية انتقال رؤوس

ويمثل الإعفاء المقترح الفرصة الأخيرة للمغاربة الذين خالفوا القانون، فيفضل البات تبادل المعلومات المنصوص عليها في اتفاقيات التعاون الإقليمي والدولي، سنصبح بعد سنة وبضعة أشهر أمام وضع جديد.

وكان المغرب قد وقّع اتفاقية للتعاون في عام 2013، تضم 36 دولة، وأصبح البلد يتوفر على وسائل أكثر لمراقبة ورصد عملية الحصول على أصول مالية وعقارية.

ولطالما أبدت الرباط استعدادها للتلاؤم مع الاتفاقيات الدولية، والانخراط في مسار ضمان شفافية انتقال رؤوس

اعتبرت الأوساط الاقتصادية المغربية أن شمول مهربي الأموال بمبادرة العفو، التي تتضمنها موازنة العام المقبل، خطوة من شأنها أن تعطي زخماً لاقتصاد البلاد على الرغم من إثارها لجدل واسع بسبب التحديات، التي قد تواجهها الحكومة للمضي قدماً في تنفيذ خطتها.

الرباط - يتصاعد الجدل بين الاقتصاديين والسياسيين في المغرب منذ أعلنت الحكومة عزمها إطلاق إجراءات تحفيزية لاستعادة الأموال المهزبة إلى خارج البلاد بطريقة غير شرعية. وتسعى السلطات من وراء الخطوة، التي ادرجتها في مشروع موازنة 2020، حيث يناقشها البرلمان حالياً، إلى تصحيح الوضع وإدخال تلك الأموال والأصول في الاقتصاد الرسمي. وتتضمن الموازنة بنداً حول هذا الجانب ينص على أنه سيتم "العفو" عن أصحاب الأموال الخارجة من البلاد بطريقة غير شرعية، وإعفاؤهم من الغرامات، حال إعادة أموالهم إلى البلاد، خلال مهلة زمنية "تمتد لأشهر".

وتتضمن الموازنة بنداً حول هذا الجانب ينص على أنه سيتم "العفو" عن أصحاب الأموال الخارجة من البلاد بطريقة غير شرعية، وإعفاؤهم من الغرامات، حال إعادة أموالهم إلى البلاد، خلال مهلة زمنية "تمتد لأشهر".



المهدي فقير  
الحكومة ليست بصدد القيام بعملية العفو عن مهربي الأموال

وتقول الحكومة إن الأمر يتعلق بالأموال والعقارات الموجودة خارج البلاد ويمتلكها مواطنون مقيمون بالمغرب، واكتسبوا بطرق مشروعة، ولكنهم خالفوا قوانين المصرف بالبلد، ولم يصرحوا بعمليات نقل أموالهم إلى خارج البلاد. ويمنح العفو المقترح المعنيين مهلة لمدة عشرة أشهر تبدأ في يناير القادم للتصريح بالأموال وإرجاعها إلى البلاد. وسوف يعفى المستفيد من دفع الرسوم على دخول الأموال بنسبة 5 بالمائة، في حال أودع 75 بالمائة من أمواله في حساب بالعملة الصعبة و25 بالمائة بالعملة المحلية، ويستفيد من خيار تحويلها إلى الدرهم من إعفاء من الرسوم بنسبة أكبر. وحاول خبراء اقتصاد إزالة اللبس حول الخطة الحكومية، التي تعد الثانية

## بطء الإصلاحات التونسية يعيق الانفتاح على أفريقيا

وتعيش تونس حالياً على وقع أزمة اقتصادية عميقة نتيجة التجاذبات السياسية المستمرة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي وعجز الموازنة وتراجع نسب النمو، مما انعكس على موقعها خارجياً وأثر بمناخ الاستثمار.

ورغم جهود وزارة السياحة خلال العام الحالي لاستقطاب حوالي 9 ملايين زائر أجنبي، من بينهم لبيون وجزائريون، لم تتمكن من إدراك الإمكانيات الكبيرة لدول الجوار الساعية للانفتاح.

وحلت البنين وجزر السيشال، في صدارة قائمة الدول الأكثر انفتاحاً في مجال منح التأشيرات وكسبت إثيوبيا 32 مرتبة في مؤشر العام الحالي مما أهلها لدخول قائمة الدول العشرين الأكثر انفتاحاً في المجال.

وتتميز البلدان المتصدرة في المؤشر بالجاذبية في مجال الاستثمارات الخارجية المباشرة وبنموها القوي، لاسيما القطاع السياحي الذي يشكل القاعدة الأساسية لتعزيز الانفتاح.

وتواجه بلدان القارة تحديات كبيرة مع اقتراب إقامة منطقة للتبادل الحر على مستوى أفريقيا في العام المقبل، خاصة في ما يتعلق بالبنية التحتية وتوفير فرص عمل. ووقعت تونس في يوليو العام الماضي، اتفاقية الانضمام إلى كوميسا، لتكون العضو العشرين في هذه المجموعة الاقتصادية.

تونس - تلقت تونس ضربة في مسار الانفتاح الاقتصادي والسياحي والاستثماري على أفريقيا، الذي تقوم به ضمن برنامجها الإصلاحي بعد تراجعها على مؤشر التأشيرات الصادر عن البنك الأفريقي للتنمية.

وتظهر البيانات أن تونس تراجعت بثلاثة مراكز في مؤشر انفتاح التأشيرات في أفريقيا خلال العام الجاري بمقارنة سنوية، لتحتل المرتبة 27 من بين 54 بلداً أفريقياً.

وتعكس هذه المرتبة عدم نجاعة الإصلاحات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لفتح باب الاستثمار واقتحام السوق الأفريقية الواعدة في ظل احتدام المنافسة بين الدول الأفريقية المتطلعة إلى الانفتاح أكثر على القارة.

ويشير التقرير إلى أن تونس توفر النفاذ دون تأشيرة إلى 21 بلداً أفريقياً وهي تتقدم على الجزائر والمغرب اللذين حلا بالمرتبة 47 غير أنها تبقى بعد موريتانيا التي حلت في المركز العاشر.

ويعتمد المؤشر في قياسه لدرجات الانفتاح على دراسة القيود المفروضة على البلدان الأفريقية في نقلها إلى الدول الأخرى في القارة ومدى تحسينها لإجراءاتها المنح التأشيرات.

ونسبت وكالة الأنباء التونسية الرسمية لرئيس البنك الأفريقي للتنمية إيكونومي أديسينا قوله إنه "يجب إزالة الحواجز، وحرية نقل الأشخاص وخاصة اليد العاملة تعد ضرورية لدفع الاستثمار ولتزيد الاستفادة من منطقة التبادل الحر الأفريقية ومن السوق الموحدة للنقل الجوي".

## غوغل تدخل السباق نحو سوق الرعاية الصحية

وأظهر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نشر الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة تصدرت الدول بالإنفاق على الصحة العام الماضي، حيث وصل إلى نحو 16.9 بالمائة من الناتج المحلي الفيدرالي الإجمالي البالغ 20.4 تريليون دولار.

ومن المتوقع نمو الإنفاق الصحي ليصل إلى نحو 20 بالمائة من الناتج المحلي الفيدرالي الإجمالي بحلول العام 2025، وهو ما يجعله أحد أهم الأسواق لغوغل في أقوى اقتصاد في العالم.

ويتمتع قانون قابلية التأمين الصحي والمسألة لعام 1996 للمستشفيات، بمشاركة البيانات مع الشركاء التجاريين دون إخبار المرضى، طالما كانت المعلومات تُستخدم فقط لمساعدة الكيان المشمول في الاضطلاع بوظائف الرعاية الصحية.

وفي ضوء ذلك، من المفترض أن تستخدم غوغل جزءاً من البيانات المتاحة الوصول إليها لتصميم برنامج جديد يعتمد الذكاء الاصطناعي.

ويؤكد خبراء أن التغييرات في أنظمة الرعاية لن تطل الخدمات فقط، بل ستتعدي حاجات المستهلك، لتقدم أجهزة المراقبة الإلكترونية الشخصية لهم معلومات يمكن الاستفادة منها.

والهدف النهائي منه هو إنشاء أداة بحث لتجميع بيانات المرضى المختلفة واستضافتها كلها في مكان واحد.

ويجري تطوير المشروع في قسم غوغل السحابي، المنافس لأقسام مماثلة في أمازون ومايكروسوفت في الحصة السوقية. وكان ساندر بيتشاي الرئيس التنفيذي لغوغل قد ذكر مراراً هذا العام يمثل أولوية بالنسبة للشركة.

فتح عملاق وادي السيليكون غوغل نافذة جديدة لخدماته العديدة باقتحام سوق الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، ما يعتبره محللون خطوة مهمة في القطاع، الذي بدأت تظهر عليه علامات التحول الرقمي مع زيادة زخم التكنولوجيا، بعد أن فرضت أمازون على منافسيها تغيير أساليبهم في التعامل مع كافة القطاعات الاستراتيجية بلا استثناء.

شركات مثل غوغل على الخط بهدف تطوير قطاع الصحة سيخضع من معدلات الإنفاق السنوية في الموازنة الفيدرالية الأميركية، وسيفتح الأبواب أمام زيادة زخم الاستثمار.

وتشير المعلومات إلى أن كبرى شركات التكنولوجيا، وفي مقدمتها أمازون وأبل ومايكروسوفت تقدم نشاط الرعاية الصحية، وقد قطعت أمازون شوطاً كبيراً في هذا المضمار.

وأظهرت وثائق نشرتها صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية أن غوغل بدأت في العمل على المشروع العام الماضي مع شركة اسينيشن، التي تتخذ من سانت لويس مقراً لها، وهي تعد ثاني أكبر نظام صحي في الولايات المتحدة.

وتتضمن البيانات المشاركة في البرنامج بين غوغل واسينيشن نتائج المختبرات وتشخيصات الأطباء وسجلات

المعلومات الشخصية والبيانات الصحية للملايين من الأميركيين في 21 ولاية. ومن الواضح أن هذه المبادرة، التي أطلق عليها اسم "مشروع العنديل"، هي الأكبر في سلسلة جهود بيدها عملاقة وادي السيليكون للوصول إلى بيانات الصحة الشخصية وإنشاء موطئ قدم في صناعة الرعاية الصحية الضخمة.

وتوفر التكنولوجيا الحديثة الوقت والمال، حيث يؤكد محللون أن دخول

شركات مثل غوغل على الخط بهدف تطوير قطاع الصحة سيخضع من معدلات الإنفاق السنوية في الموازنة الفيدرالية الأميركية، وسيفتح الأبواب أمام زيادة زخم الاستثمار.

وتشير المعلومات إلى أن كبرى شركات التكنولوجيا، وفي مقدمتها أمازون وأبل ومايكروسوفت تقدم نشاط الرعاية الصحية، وقد قطعت أمازون شوطاً كبيراً في هذا المضمار.

وأظهرت وثائق نشرتها صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية أن غوغل بدأت في العمل على المشروع العام الماضي مع شركة اسينيشن، التي تتخذ من سانت لويس مقراً لها، وهي تعد ثاني أكبر نظام صحي في الولايات المتحدة.

وتتضمن البيانات المشاركة في البرنامج بين غوغل واسينيشن نتائج المختبرات وتشخيصات الأطباء وسجلات

المعلومات الشخصية والبيانات الصحية للملايين من الأميركيين في 21 ولاية. ومن الواضح أن هذه المبادرة، التي أطلق عليها اسم "مشروع العنديل"، هي الأكبر في سلسلة جهود بيدها عملاقة وادي السيليكون للوصول إلى بيانات الصحة الشخصية وإنشاء موطئ قدم في صناعة الرعاية الصحية الضخمة.

وتوفر التكنولوجيا الحديثة الوقت والمال، حيث يؤكد محللون أن دخول

المعلومات الشخصية والبيانات الصحية للملايين من الأميركيين في 21 ولاية. ومن الواضح أن هذه المبادرة، التي أطلق عليها اسم "مشروع العنديل"، هي الأكبر في سلسلة جهود بيدها عملاقة وادي السيليكون للوصول إلى بيانات الصحة الشخصية وإنشاء موطئ قدم في صناعة الرعاية الصحية الضخمة.

وتوفر التكنولوجيا الحديثة الوقت والمال، حيث يؤكد محللون أن دخول

المعلومات الشخصية والبيانات الصحية للملايين من الأميركيين في 21 ولاية. ومن الواضح أن هذه المبادرة، التي أطلق عليها اسم "مشروع العنديل"، هي الأكبر في سلسلة جهود بيدها عملاقة وادي السيليكون للوصول إلى بيانات الصحة الشخصية وإنشاء موطئ قدم في صناعة الرعاية الصحية الضخمة.

وتوفر التكنولوجيا الحديثة الوقت والمال، حيث يؤكد محللون أن دخول

المعلومات الشخصية والبيانات الصحية للملايين من الأميركيين في 21 ولاية. ومن الواضح أن هذه المبادرة، التي أطلق عليها اسم "مشروع العنديل"، هي الأكبر في سلسلة جهود بيدها عملاقة وادي السيليكون للوصول إلى بيانات الصحة الشخصية وإنشاء موطئ قدم في صناعة الرعاية الصحية الضخمة.

وتوفر التكنولوجيا الحديثة الوقت والمال، حيث يؤكد محللون أن دخول

المعلومات الشخصية والبيانات الصحية للملايين من الأميركيين في 21 ولاية. ومن الواضح أن هذه المبادرة، التي أطلق عليها اسم "مشروع العنديل"، هي الأكبر في سلسلة جهود بيدها عملاقة وادي السيليكون للوصول إلى بيانات الصحة الشخصية وإنشاء موطئ قدم في صناعة الرعاية الصحية الضخمة.

المعلومات الشخصية والبيانات الصحية للملايين من الأميركيين في 21 ولاية. ومن الواضح أن هذه المبادرة، التي أطلق عليها اسم "مشروع العنديل"، هي الأكبر في سلسلة جهود بيدها عملاقة وادي السيليكون للوصول إلى بيانات الصحة الشخصية وإنشاء موطئ قدم في صناعة الرعاية الصحية الضخمة.



التكنولوجيا تعزز كفاءة الخدمات الطبية